

وثيقة رقم 191 :

بيان الفصائل الفلسطينية حول المفاوضات مع "إسرائيل"¹⁹¹

21 آب/ أغسطس 2010

طالبت فصائل فلسطينية سلطة عباس بالضفة بإيقاف كافة أشكال المفاوضات مع الكيان الصهيوني، وذلك على اعتبار أن المفاوضات، وبأي شكل من أشكالها وفي ظل الانتهاكات الصهيونية المستمرة، "لا يمكن أن تحمل أي جديد"، واعتبرت أن قرار اللجنة الرباعية القاضية باستئناف المفاوضات المباشرة هو "جريمة لا تغتفر وقرار غير صائب، ولا يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني في جميع النواحي".

خدعة جديدة

المتحدث باسم حركة حماس سامي أبو زهري أكد في تصريح خاص لـ "المركز الفلسطيني للإعلام" السبت (21-8) رفض حركته لدعوة اللجنة الرباعية والإدارة الأمريكية بالتوجه للمفاوضات المباشرة، واعتبرها "محاولة جديدة لخداع الشعب الفلسطيني والرأي العام"، مشدداً على أن أي نتائج تترتب على هذه الدعوة "لا يمكن أن تكون في صالح الشعب الفلسطيني".

وأضاف: "السلطة ذهبت لمؤتمر أنابوليس، الذي اجتمعت فيه كل القوى الدولية وكانت هنالك وعود خلاله بدولة فلسطينية، مضت أعوام والآن بدلاً من إقامة هذه الدولة تعود للمفاوضات، هذا يؤكد على أن كل هذه العروض ومحاولات للخداع".

وأدان أبو زهري قرار اللجنة الرباعية، قائلاً: مشاركة فتح في المفاوضات جريمة، لأنها توفر غطاء للاحتلال للاستمرار في جرائمه، خاصة وجرائم الاحتلال على تزايد.

وأكد أنه "حينما ينتهي الاحتلال من مخططاته لن يكون هناك شي لاستمرار التفاوض عليه، لأن الاحتلال سيكون قد صادر كل ما هو فلسطيني من تاريخ وقدس لصالحه، وهو الأمر الذي يجعلها عبثية".

وجزم المتحدث باسم "حماس" على أن المفاوضات "لن تنتهي إلا بالفشل، لأن الاحتلال غير مهين واحترام حقوق الشعب الفلسطيني والشعب الفلسطيني في المقابل لن نفرط بأي شبر بغض النظر عن ممارسات حركة فتح وقبولها للمفاوضات".

واستدرك بالقول: "قرار اللجنة يتضمن عبارات فضفاضة عدا عن تجاوزها لقضية الاستيطان، الأمر الذي يوفر غطاءً شرعياً للاستيطان على أرض الواقع وقبول أطراف معينه [معينة] بالمفاوضات يساهم في ذلك أيضاً".

واعتبر أن تصريحات عريقات بأن استمرار الاستيطان سيحبط المفاوضات؛ "فارغة المضمون، ولدغدة العواطف، وتبرير مشاركتها في المفاوضات مع الاحتلال، وكل لاءات فتح واشتراتها عبارة عن اشتراطات فارغة المضمون، ومثال على ذلك تأكيد كل قيادات فتح بأنه لن يكون مفاوضات قبل تحديد مرجعية المفاوضات، وهاهم يذهبون للمفاوضات دون شروط".

شريك في مآسي الشعب

من جانبه؛ شدد القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش على ضرورة "وقف مهزلة المفاوضات بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني"، لافتاً النظر إلى أن الغطاء العربي للمفاوضات "يُهدد تهويد مدينة القدس بالكامل وأجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة"، قائلاً: "من يشارك في المفاوضات هو شريك في مآسي شعبنا الفلسطيني وزيادة معاناته".

وأضاف في تصريح أدلى به لمراسل "المركز الفلسطيني للإعلام": "سنظل نعمل كل جهدنا في المحافل الدولية والعربية، لنزع أي شرعية قد تضي على هذه المفاوضات"، لافتاً الانتباه إلى أن "حركات المقاومة جاهزة بشكل عام لصد أي تعدٍ على شعبنا تحت جنح ظلام المفاوضات".

تصفية للقضية الفلسطينية

إلى ذلك؛ اعتبر عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية جميل مزهر أن العودة للمفاوضات بشروط الرباعية "هو حراك ضمني للاستمرار بالاستيطان وتهويد القدس واستمرار للحصار الظالم على الشعب والدولة المؤقتة، وهو في ظل استمرار الضغوط الأمريكية لن يكون أبداً في صالح الشعب الفلسطيني".

ولفت في تصريح خاص لـ "المركز الفلسطيني للإعلام" السبت (21-8) إلى أن العودة للمفاوضات يعتبر "أمر خطير في ظل الانتهاكات الصهيونية المستمرة ومن الممكن أن يترتب عليه تصفية للقضية الفلسطينية".

وأوضح إلى أن العودة إلى المفاوضات في ظل تهويد القدس "هو استمرار لمحاولات تضليلية من قبل الصهاينة، باعتبار أن هناك عملية تسوية".

وحول إذا ما كانت المفاوضات تحقق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية، أوضح مزهر أن المفاوضات لن تجدي نفعاً لصالح القضية الفلسطينية، إنما تعطي نفعاً لمزيد من تقديم التنازلات من الجانب الصهيوني الذي بالتأكيد هو الرابح الوحيد.

وأكد مزهر على أنه "من غير الممكن أن تقطع سلطة عباس علاقاتها التفاوضية مع الكيان، إذا ما قام الأخير ببناء وحدات استيطانية جديدة، فطالما دخلت وشاركت في المفاوضات لن يكون لها قيمة، ولن تفرض شيء على الجانب الصهيوني، الجانب الأقوى بكل المقومات والإمكانات على الأرض، فهو من سيفرض قراراته وما يريد، والجانب الفلسطيني سيستمر في تقديم التنازلات باستمرار".

من جانبه؛ أوضح عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية صالح زيدان في تصريح خاص لـ "المركز الفلسطيني للإعلام" السبت (21-8) بأن الجبهة ضد المفاوضات المباشرة في الوقت الحالي وذلك لأنها تفتقد للشروط والمرجعية.

وأشار إلى أن قرار قبول المفاوضات "لا بد أن يكون ضمن قرارات منهجية مدروسة من كل الجانب الفلسطيني، وضمن شروط تتمثل بوقف الاستيطان، وأن تكون المفاوضات على قرارات الشرعية التي تضمن الحقوق الفلسطينية وحل مشكلة اللاجئين، وأن يكون التفاوض تحت رقابة دولية وضمن جدول زمني أن لا تكون المفاوضات حتى النهاية".

